القراءة الشاذة وأثرها في التوجيه اللغوي
(دراسة لبعض الآيات المتعلقة بالنحو العربي في سورة آل عمران)

Khairuddin
IAIN Sultan Amai Gorontalo
arman.atho@gmail.com

مستخلص البحث

تهدف هذه المقالة إلى أن تبيّن القراءة الشاذة وأثرها في تطورات القواعد النحوية وبقائها، خاصة لبعض الآيات القرآنية الواردة في سورة آل عمران. والمقالة تسير على الطريقة الوصفية حيث أشارت أن القراءة الشاذة تلعب كثيرا في الحفاظ على الاختلافات الناشئة للقواعد النحوية، وهذا تظهر في التغيرات العارضة للحركات الإعرابية. والقراءة الشاذة و ما لها من الآثار من القواعد النحوية سوى ما تتواجد في القراءة المتواترة ظهرت في القراءة الشاذة بواسطة الاجتهادات لبعض القراء، بالرغم أن بعض هذه الاجتهادات خاطئة لمخالفتها للقراءة المتواترة في المعنى.

الكلمات المفتاحية: القراءة الشاذة، القاعدة النحوية، سورة آل عمران

Abstrak

Tulisan ini bertujuan untuk menjelaskan kontribusi Qiraah Syazzah terhadap eksistensi perkembangan kaidah-kaidah Nahwu , khususnya pada ayat-ayat yang terdapat pada Surah Ali Imran. Penelitian ini menggunkan metode Deskriptif. Hasil penelitian menunjukkan bahwa Qiraah Syazzah sangat akomodatif dalam merespon perbedaan-perbedaan dalam kaidah-kaidah ilmu Nahwu, hal itu tampak jelas pada varian-varian yang lazim terjadi pada perubahan harakat pada I'rab ayat. Implikasi dari Qiraah Syazzah menunjukkan bahwa adanya kaidah Nahwu, selain yang terdapat pada Qiraat Mutawatir, juga karena terjadinya ijtihad dalam bacaan al Qur'an, meskipun ada diantara ijtihad itu ada yang keliru, karena makna yang terkandung pada Qiraat Syazzah tidak sesuai dengan makna yang terdapat pada Qiraat Mutawatir.

***Kata Kunci**: Qiraah Syazzah, kaidah Nahwu, Surah Ali Imran*

المقدمة

يعتبر القرآن الكريم بقراءته المتواترة والصحيحة والشاذة أصلا أصيلا بالنسبة للنحو العربي، فقد ارتبط النحو بالقرآن الكريم منذ نشأته ارتباطا لم ينفك عنه ولن ينفك عنه. وقد صرح بذلك العلماء سلفا وخلفا، ومن أمثال هؤلاء سيبويه (ت١٨٠هـ) يقول في قوله تعالى: ﴿ أُآ بي □ □ ّ (سورة يوسف/١٢: ٣١) "في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف" (سيبويه، ١٩٨٨: ٥٩).. وقال أبو الفتح ابن جني (ت٣٩٢هـ) متحدثا عن القراءات وأنها تكون على ضربين: "ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه المسمى ب "قراءات السبعة" وهو بشهرته غان عن تحديده. وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذا، أي: خارجا عن قراءة القراء السبع أو العشرة، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ولعله أو كثير منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه". وقال: "إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فاءننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه.

نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابا وأنهض قياسا، إذ هما جميعا مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنهم (ابن جني، ١٩٩٤: ٣٢-٣٣).

وقال السيوطي (ت٩٩١هـ): " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا" (السيوطي ، ٢٠٠٦ أ: ٤٨).

ويقول ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) : أجمع الناس على أنّ العربية إذا وردت في قراءة القرآن فهي أوضح مما في غير القرآن (السيوطي ، ٢٠٠٩ ب: ١٧٦).

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه. وما ذكر من الاحتجاج بالقراءة الشاذة ما علم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه. وهذه النقول تؤكد المكانة العالية الجليلة التي ينزّل فيها علماء النحو القراءات، فهي أصل أصيل في النحو العربي.

طريقة البحث:

علما بأن هذا البحث بحث مكتبي فالمنهج المناسب لهذا الموضوع إذن هو المنهج الوصفي وذلك لتضمنه دراسة مكتبية، وهذا كما قاله أحمد بدر نقلا عن هويتني (ت ١٨٢٧مـ) " من ضمن المنهج الوصفي البحث المكتبي أو الوثائقي حيث لا يهدف البحث المكتبي إلى مجرد إعداد قوائم ببليوجرافية، وإنما يتضمن تقييم الحقائق

المتعلقة بموضوع معين ومقارنتها وتفسيرها والوصول إلى تعميمات بشأنها، أي أن هذا المنهج يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة (بدر، ١٩٨٢: ٢٣٤).

مناقشة الموضوع:

ومن المطلوب عند الباحثين أن تكون أفكارهم واضحة في كتابة البحث، بعيدة عن الغموض والإبهام، لايتسلل فيها الشك والارتياب والتساؤلات، فاستجابة لهذا الطلب قام الباحث بشرح المصطلحات التي يراها ذات أهمية لهذا الموضوع، وهي كالآتي :

١. القراءة مصدر من كلمة : قرأ يقرأ قرأً قراءةً بمعنى مقروء. يقول ابن إسحاق النحوي (ت١١٧هـ) : يسمى كلام الله تعالى الذي أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم كتابا وقرآنا وفرقانا، ومعنى القرآن الجمع، وقوله تعالى : إن علينا جمعه وقرآنه، أي جمعه وقراءته، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، أي قراءته (ابن منظور، دون سنة: ٣٥٦٣).

وفي الاصطلاح علم بكيفيات أداء كلمات القرآن من تخفيف وتشديد واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف (محيسن ، ١٩٨٤ أ: ٩) وذلك أن القرآن نقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله الله على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ونقلت إلينا كيفية أدائه. ومن هنا يفهم من هذا التعريف بأن المراد بالقراءة هي كل قراءة وأنواعها التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أنزل القرآن.

٢. الشاذة مأخوذة من كلمة شذ يشذ شذوذا فهو شاذ بمعنى انفرد عن الجمهور وندر (الرازي ، ١٩٨٩: ٢٩١). وفي الاصطلاح ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته (الجرجاني، ٢٠٠٠: ١٢٧) ولذلك سميت القراءة الشاذة لانفرادها عن القراءة السبعة أو العشرة المتواترة التي اتفق عليها جمهور القراء على صحتها.

٣. آثار جمع أثر، وهو مصدر من قولك أثرتُ الحديث، والمعنى بقية الشيء، والتأثير إبقاء الأثر في الشيء، وأثّر في الشيء ترك فيه أثرا (ابن منظور، دون سنة: ٢٥).

٤. التوجيه مصدر للفعل وجّه وأصله من الوجه، ووجه الكلام السبيل الذي تقصده به. ويقال في المثل : وجّه النظر وجهة ماله، أي ضعه على وجهه اللائق به، ويضرب لمن لايدري الأمر على وجهه الذي ينبغي أن يوجهه عليه كساء موجّه، أي ذو وجهين. (ابن منظور، دون سنة: ٤٧٧٥). وذكر في المعجم العربي الأساسي أن كلمة "توجيه" لها عدة معان، منها:

أ - مصدر وجّه (توجيه مهني)، التوجيه عن بعد.

ب - في البلاغة: إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين.

ج - توجيهات: نُصح أو بيان يوجَّه إلى المواطنين او الاتباع "توجيهات الرئيس"، "توجيهات الزعيم" (جماعة من كبار اللغويين العرب، ١٩٨٩: ١٢٩٣) ، والمعنى الأخير هو الأقرب إلى موضوع البحث إذ المراد بيان الوجه المطلوب من القراءة الشاذّة وما يتأثر منها من العلوم اللغوية على حسب التغاير القرائي الوارد في الآيات. ومن هذه التعاريف يتبين أن المراد بموضوع البحث بيان لأنواع القراءات القرآنية الخارجة عن علم بكيفيات أداء كلمات القرآن كما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم الواردة في سورة آل عمران ولها أثر متين بلهجات العرب.

القراءة الشاذة الواردة في مسائل النحو العربي من سورة آل عمران:
القراءات الشاذة الواردة المخالفة في الضبط بالشكل على مرفوعات الأسماء

١. **جامعٌ الناسَ**

من قوله تعالى: ﴿ لخ لم له مج مح مخ مم نج نح نخ نم نه هج هم ﴾

لا خلاف بين القراء في تواتر القراءات في "جامعُ الناسِ" أنه غير منوّنٍ ومكسور السين في حالة الأضافة كما ورد في خط المصحف، إلا ما روي في شواذ القراءات "جامعٌ الناسَ" بأنها منوّن مع النصب في الناس. والحجة لمن قرأها في الشاذة وهو الحسن البصري (ت١١٠هـ) أن التنوين هو الأصل، وإنما حذف للاستخفاف (النحاس، ٢٠٠٨: ٣٥٨) ولأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه الوجهان: التنوين والإضافة (البنا، ١٩٨٧: ٤٦٩). نقول: إن مدلول الأزمنة لاسم الفاعل ثلاثة:

أولاها: المضي، كقوله تعالى: ﴿ به تج تح تخ تم ته ثم جح جم ﴾ (سورة إبراهيم/١٤: ١٠) أي فطر. وتقول: هذا قاتل زيدٍ أي قتله. والفرق بين اسم الفاعل الدال على الماضي والفعل الماضي أن اسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه، بخلاف الفعل الماضي الذي يدل على وقوع الفعل في الزمن الماضي لا يدل على ثبوته ودوامه. فإن قولك: حفظ سعيد أمس يختلف عن قولك: هو حافظ أمس. ففي الأول يدل على وقوع الحفظ في الماضي دون الثبوت له، والثاني يدل على أن وصف الحفظ كان ثابتا له في الماضي.

ثانيها: الحال، كقوله تعالى: ﴿ مم مى مي ﴾ (سورة المدثر/٧٤: ٤٩) وكقولك: مالك واقفا؟

ثالثها: الاستقبال، ﴿ نز نم نن ني ﴾ ﴿ ير يز يم ﴾ (سورة ص/٣٨: ٧١) أي سأخلق، وكقوله: ﴿ لخ لم لى لي ﴾ ﴿ مم مى مي ﴾ (سورة البقرة/٢: ٣٠) أي سأجعل.

رابعها: الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿ لم لى لي ﴾ ﴿ مم مى مي نج نح نخ نم ني هج هم هى هي يج يح يم ﴾ (سورة الأنعام/٦: ٩٥-٩٦)، ففلق الحب والنوى مستمر، وكل يوم يفلق الله الإصباح.

خامسها: الدلالة على الثبوت، كقولنا: واسع الفم، بارز الجبين، جاحظ العينين. وهذه الأمثلة يدل على الثبوت كالصفة المشبهة. ومن تأمل هذه الأقسام الخمسة لأزمنة اسم الفاعل سيتضح لديه صحة قراءة الشاذة من حيث المعنى، إذ يقصد بها الاستقبال، ولأن الله لم يجمع الناس، ولأن القيامة لم تقع وهو باعتبار ما سيكون. وأما المعنى في القراءة المتواترة، فلأن صفة الجمع ثابتة لله دائم له بدوامه.

٢. **الحقَّ** بالنصب

من قوله تعالى: ﴿ جح جم حج حم خج خم سج سح ﴾

قرأ جمهور القراء "الحقُّ" بالرفع، وهي قراءة متواترة قرأ بها القراء الكبار من أئمة المسلمين. ورويت من الشواذ "الحقَّ" بالنصب، وهي قراءة منسوبة إلى علي (ت٤٠هـ) رضي الله عنه. ولا فرق في المعنى بين القراءتين، إذ الاختلاف إنما يكون في التحليل الإعرابي الذي يؤدي إلى الاختلاف في الضبط في الشكل.

والذي ذهب إلى الرفع وهو الجمهور قال: "الحقُّ" خبر من مبتدأ محذوف، والمعنى: الذي أنبأك من قصة عيسى عليه السلام، أو ذلك النبأ في أمر عيسى عليه السلام الحقُّ، فحذف لكونه معلوما، أو استئناف بعد انقضاء الكلام، وخبره قوله "من ربك"، كقولنا: الحق من الله، الباطل من الشيطان، وقيل بإضمار الفعل أي جاءك الحقُّ، وقيل مرفوع بالصفة وفيه تقديم وتأخير، تقديره: من ربك الحقُّ فلا تكن (خطيب الرازي، ١٩٨١: ٨٥). ويمكن تأويله بعبارة أخرى فنقول: الحقُّ مبتدأ وخبره هو الشيئ الثابت الذي لاشك فيه هو وارد إليك من ربك، فجميع ما أنبأك فيه حق، فيدخل فيه قصة عيسى وآدم وجميع أنبائه تعالى، أو خبر من مبتدأ محذوف أي هو، أي خبر عيسى في كونه خلق من أمّ فقط هو الحق، وجملة "من ربك" حال أو خبر ثان أخبر عن قصة عيسى بأنها حقٌّ (أبو حيان، ١٩٩٣: ٥٠٢).

والذي ذهب إلى النصب قال: "الحقَّ" خبر كان تقديره فيكون هو الحقَّ، أو يكون بدلا من الهاء في قوله: ﴿ بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم ﴾ ، أو يكون بإضمار أعني، أو يكون صيغة لمصدر محذوف، أي القولَ الحقَّ، أو يكون مصدرا لفعل محذوف، أي يحقّق ذلك الحقَّ (العكبري، دون سنة: ٣٢٣). وكل من هذه التحاليل، في القراءة المتواترة أو في الشاذة صحيحة من جهة اللغة، لإمكان وقوعها في الآية، ومع ذلك فإن القراءة الشاذة لاتعارض المتواترة لأن القراءة ثابتة بالرواية لا بالقياس.

٣. وهذا **النَّبِيَّ** بالنصب

من قوله تعالى: ﴿ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم □ □عج فج ﴾

قرأ نافع (ت١٦٩هـ) "النبيئ" بالضم مع الهمزة، وقرأ الباقون "النّبيُّ" بالضم مع الياء، وهما قراءتان متواترتان قرأ بهما أئمة القراء وتبعهم جمهور المسلمين (راجح، ١٩٩٤: ٥٨). وتكون كلمة "النبي" على هذه القراءة بدلا على اسم الإشارة "هذا" أو صفة له أو معطوف على خبر "إنّ" (ابن عرفة، ٢٠٠٨: ٣٧٠). ورويت من الشواذ "النبيَّ" بالنصب عطفا على الهاء في "اتّبعوه" أو تقديره: واتّبعوا هذا النبيَ، وهي قراءة منسوبة إلى أبي السمال. وجاز قراءته بالجر على كونه عطفا على "إبراهيم" تقديره: إنّ أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبيّ للذين اتّبعوا إبراهيم (أبو حيان، ١٩٩٣: ٥١٢). ولا فرق في المعنى بين هذه القراءات لكون التعليلات النحوية فيها كلها موصولة إلى ادّعاء الولاية بإبراهيم، وهذا لا يكون إلاّ لمن اتبع إبراهيم ومحمد وسائر المؤمنين، ولذلك ختم الله تبارك وتعالى: ﴿ عم غج غم فج ﴾.

٤. مصدّقا بفتح القاف

من قوله تعالى: ﴿ يى يي ئج ئح ئخ ئم سح ﴾

قرأ جمهور القراء "مصدّقٌ" بالضم رفعا على أنه صفة لرسول. وهي قراءة متواترة لا يخالفها أحد من القراء إلاّ ما رويت من الشواذ "مصدّقاً" على أنه حال من النكرة وهي قراءة مروية عن ابن مسعود وسعيد بن جبير (أبو حيان، ١٩٩٣: ٥٣٥). ووجه شذوذها أنه جعلها حال لنكرة، ومعروف لدى النحاة أن صاحب الحال لازم أن

يكون معرفة. ونظيره قوله تعالى: ﴿ لخ لم لى لي □ □ □ مم مى ﴾ وقوله تعالى: ﴿ صخ صم ضج ضح ضخ ضم □ □ عج ﴾ (سورة البقرة/٢: ٨٩ و ١٠١) جاءت صفة لنكرة. ووجه جواز الحال أن يكون صاحبه نكرة دلالة المعنى في اللفظ. أي نكرة في اللفظ ومعرفة في المعنى، لأن المراد في الآية محمد صلى الله عليه وسلم.

ومن حيث المعنى، فإن القراءة الشاذة مقبولة، ولكن من جهة اللفظ فإنها تخالف القواعد النحوية، لأن تنكير صاحب الحال جائز بشروط:

الأول: أن يكون الحال مقدّما على صاحبها، نحو: أقبل حافظا رجل، أصله: أقبل رجل حافظ. والسبب أن تقديم الحال يؤمن الالتباس بالصفة.

الثاني: أن يكون مسبوقا بنفي أو شبه النفي، نحو: ما أقبل طالب مقصرا، لايأتيني طالب مقصرا، هل جائني طالب مقصرا؟

الثالث: أن تكون النكرة مخصصة بإضافة أو وصف، نحو: أقبل رجل علم حافظا، قدم الطفل صغيرا باكيا (السامرائي، ٢٠٠٠: ٢٩٠).

٥. **بلِ اللهَ** بالفتح نصبا

من قوله تعالى: ﴿ نم نى ني هج ﴾

قرأ جمهور القراء "بلِ اللهُ" بالضم رفعا على الابتداء كما جاء في مرسوم المصحف، وهي قراءة متواترة قرأ بها عامة المسلمين شرقا وغربا منذ عهد نزول الوحي إلى يومنا هذا. ورويت من الشواذ "بلِ اللهَ" بالفتح نصبا تقديره: "أطيعو اللهَ" وهي قراء منسوبة إلى الحسن البصري (ت١١٠هـ). ومنشأ الخلاف بين القراءتين عائد إلى معنى الشرط قبله في قوله: ﴿ لخ لم لى لي □ □ □ مم مى مي نخ ﴾

فعلى القراءة بالضمة، وهي قراءة الجمهور، أن الشرطية في الآية تفيد التحذير من طاعة الكفار لما في ذلك سبب إلى الارتداد عن الإسلام. ولذلك جاءت الآية ﴿ نم نى ﴾ للإضراب ولإفادة التثبيت. فكأنه قيل: فليسوا أنصاركم حتى تطيعوهم، بل الله ناصركم لا غيره فأطيعوه واستغنوا به عن موالاتهم (أبو السعود، دون سنة وطباعة: ٩٨). وأما القراءة بالنصب، فإن الشرطية في الآية تفيد النهي، كأنه قيل: لا تطيعوا الكفار فتكفروا، بل أطيعوا الله مولاكم (أبو حيان، ١٩٩٣: ٨٢). وهذا الخلاف سهل فهمه إذا فهمنا أنواع "بل" ومعانيه (يعقوب، ١٩٨٨: ٢٠١) ، وذلك كالآتي:

الأول: حرف عطف للإضراب، أي ينقل حكم ما قبله إلى ما بعده، كقولنا: جاء سعيد بل زيد.

الثاني: حرف عطف للاستدراك، أي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله، وجعل ضده على لما بعدها، كقولنا: ما قلتُ الكذب بل الصدق.

الثالث: حرفا ابتدائيا، وهي ما دخلت على جملة، ولها معنيان: الإضراب الإبطالي، أي نفي الحكم السابق عليها وإثباته لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿ هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ﴾ (سورة الأنبياء/٢١: ٢٦)، أي

بل هم عباد. والإضراب الانتقالي، الانتقال من غرض إلى آخر، كقوله تعالى: ﴿ ني هج هم هى يج يح يخ يم يى ﴾ (سورة الأعلى/٨٧: ١٤-١٦).

والمعنى في القراءتين متقارب، وهي إشارة إلى خطورة موالاة الكفار، وإنما قراءة الجمهور أبلغ في المعنى لأنها جاءت تثبيتا للشكوك التي أحدثتها المنافقون على المؤمنين في غزوة أحد. وها هو عبد الله بن أبي وأتباعه حينما ألقوا الشبهات في قلوب الضعفة من المؤمنين، وقالوا لو كان محمد رسول الله ما وقعت هذه الوقعة، وإنما هو رجل كسائر الناس يوم له ويوم عليه، فارجعوا إلى دينكم الذي كنتم عليه (المراغي، ١٩٩٤: ٩٥).

القراءات الشاذة الواردة المخالفة في الضبط بالشكل على مرفوعات الأفعال

١. **ويعلمَ** بنصب الميم

من قوله تعالى: ﴿ لخ لم لى مج مح مخ مم نج نح نخ نم نى هج هم يج يح يخ يم ﴾

قرأ الجمهور "ويعلمُ" بالرفع على أنه جملة استئنافية، وهي قراءة متواترة. وليس عطفا على جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿ لخ لم لى لي مم مى مي نج نح نخ نم نى، جزم الأفاعيل، ثم قال: ني هج هم هى هي يج يح ﴾ (سورة التوبة/٩: ١٤-١٥) بالرفع استئنافا، وكقوله تعالى﴿ ئى ئي بر بز بم بن بى ثم قال: بي تر تز تم ﴾ (سورة الشورى/٤٢: ٢٤)

وقرئت من الشواذ "ويعلمَ" بالنصب عطفا على جواب الشرط، وهي قراءة شاذة منسوبة إلى نعيم بن ميسرة (ت١٧٦هـ). وصورة شذوذها أن المعنى يختلف في القراءتين: ففي القراءة المتواترة علم الله مطلق، وفي القراءة الشاذة علم الله مقيد، وذلك خلل لعطفه على جواب الشرط، والعطف ب "الواو" يشارك فيه بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب أي في اللفظ والمعنى، ولو قُرئ "يعلمَ" بالفتح لفسد المعنى . قال صاحب التبيان في تعليق الآية: "وليس جواب الشرط لأنه يعلم ما فيها على الإطلاق (العكبري، دون سنة: ٢٥٢)، وأكده الرازي (ت٦٠٤هـ) بقوله: "إذا كان لا يخفى عليه شيئ فيها فكيف يخفى عليه الضمير (خطيب الرازي، ١٩٨١: ١٦). هذا من حيث المعنى، أما من جهة الإعراب، فإذا عطف على جزاء الشرط، جاز فيه الرفع والنصب والجزم (الفراء، ١٩٨٣: ٢٠٦). ويكون الواو في حالة الرفع واوا استئنافية، وفي حالة النصب واو المعية، وفي حالة الجزم واو العطف (الدحداح، ٢٠٠٤: ٤٦٦).

٢. **فيكونَ** بالنصب

من قوله تعالى: ﴿ تم تن ثم ﴾

قرأ جمهور القراء "فيكونُ" بالرفع (ابن عطية، ٢٠٠١: ص٤٣٧ و ٤٤٦)، وهي قراءة متواترة قرأ بها أئمة القراء الأخيار. ورويت من الشواذ "فيكونَ" بالنصب، وهي قراءة منسوبة إلى الوليد بن مسلم (ت١٩٥هـ)،

وقرأ بها ابن عامر (ت١١٨هـ) وحده أيضا (الكرماني، ٢٠٠١: ١١٣). ولتوضيح العلة بين القراءتين نقول إن الرفع والنصب بعد "الفاء" يكون كالآتي:

أولا: الرفع: إذا كان لقصد عطف الفعل "يكون" على قوله "قال" في قوله: ﴿ يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم﴾ أو أنه جعل الفعل "يكون" كلاما منقطعا عما قبله، مستأنفا، فرفعه على الابتداء، تقديره" فهو يكون.

ثانيا: النصب: أي أنه جعل الفعل "يكون" جوابا للأمر "يكن"، ذلك لأنه جاء بلفظها الأمر، فيشبه الأمر الحقيقي، نحو: ائتني فأكرمْك، إذ المعنى: إن تأتيني أكرمك. أقول: ليس كذلك، وليس كقولنا: قمْ فأُحسنْ إليك, فهي كالكلام الذي تقدم فيها لفظ الأمر فصار منزلة جواب الأمر وإن لم يكن جوابا، وكقوله تعالى: ﴿ يي ئج ئح ئخ﴾، أنه مجرى جواب الأمر وإن لم يكن جوابا في الحقيقة. فيتضح وجه الضعف لهذه القراءة لهذا الوهم. وأيضا أن جواب الأمر يجب أن يكون غيره، نحو: ائتني فأكرمْك، تقديره: ائتني فإنك إن تأتني أكرمك. ولو جعل "فيكون" جوابا لكان، تقديره: كن فإنك إن تكن تكن، وهذا لا يصحّ، لأن معنى الجواب معنى الشرط (الشدي، ١٤٢١: ٦٠٢). لذلك روي أن أيوب بن تميم (ت١٩٨هـ) قرأ "فيكونَ" نصبا، ثم رجع فقرأ "فيكونُ" رفعا (الفارسي، ٢٠٠٧: ٢٧٨). **والخلاصة** أن الفعل المضارع منصوب بعد "الفاء" السببية بأن مضمرة إذا كان واقعا في جواب الأمر، وهي ليس كما في الآية. ولذلك المختار هو الرفع، إذ المعنى ليس الأمر الحقيقي، وإنما على الإخبار.

القراءات الشاذة الواردة المخالفة في الضبط بالشكل على منصوبات الأفعال

١. **ألاّ تكلمُ** بضم الميم رفعا

من قوله تعالى: ﴿ كل كم كى كي لم لى لي ما نر ير﴾

لا خلاف بين القراء في قراءة "ألاّ تكلمَ" بفتح الميم نصبا، وهي قراءة متواترة اتفق عليها جمهور القراء، وقرئت من الشواذ "ألاّ تكلمُ" برفع الميم، وهي قراءة منسوبة إلى عبيد بن عمير (ت٧٤هـ). ولا فرق في المعنى بين هاتين القراءتين، لأن أصل الخلاف عائد إلى عامل نحوي، وهو أن القراءة بالنصب وهي قراءة الجمهور، وذلك لكون "أنْ" حرف نصب مصدري، وما بعده فعل منصوب به، بخلاف القراءة بالرفع، فإنهم اختلفوا في كون "أنْ". ومما يقال في هذا: أنّ "أنْ" هي المخففة من الثقيلة، أي أنه لاتكلم، واسمها محذوف تقديره ضمير الشأن، أو على إجراء "أنْ" ما المصدرية (أبو حيان، ١٩٩٣: ٤٧١). أو على تقدير "أنك لا تكلّم" (العكبري، دون سنة: ٢٥٨) ، كقوله تعالى: ﴿ ني هج هم هى﴾ (سورة طه/٢٠: ٨٩) أو أنه جعل "لا" بمعنى "ليس" لأنها يجحد بها كما يجحد ب "لا"، فحالت بين "أن" وبين النصب (ابن خالويه، ١٩٧٩: ١٣٣). قال الفراء (ت٢٠٧هـ): إذا أريدت من الآية الاستقبال المحض، نصب "تكلم" وجعل "لا" على غير معنى ليس، وإذا أريد: آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام، رُفِع "تكلمُ"، فيقال: أن لا تكلمُ الناس، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: آيتك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا (الفراء، ١٩٨٣: ٢١٣). وكل هذه التعليلات مقبولة وحسن، ولكن لكون القراءة

شاذة، فإنها لا تعارض القراءة المتواترة. وإنما ينبغي أن نعرف صورة "ألاّ" بين كونها مقطوعة أو موصولة حتى تكون القراءة واضحة أإلى الرفع أقرب أم إلى النصب؟، حيث وردت كتابتها مقطوعة في عشرة مواضع: ﴿أَلَّا لخ لم لى لي □ □ □ مم مى مي﴾ (سورة الأعراف/٧: ١٠٥) ﴿أَلَّا يج يح يخ يم يى يي □ □ □ ﴾ (سورة هود/١١: ١٤) ﴿أَلَّا نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي□﴾(سورة التوبة/٩: ١١٨) ﴿أَلَّا سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم □ □ عج عم غج غم﴾(سورة الأعراف/٧: ١٦٩) ﴿أَلَّا ئج ئح ئخ ئم ئه بج﴾ (سورة هود/١١: ٢٦) ﴿أَلَّا ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى بي﴾(سورة الحج/٢٢: ٢٦) ﴿أَلَّا ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن﴾(سورة يس/٣٦: ٦٠) ﴿أَلَّا لخ لم لى لي □□﴾ (سورة الدخان/٤٤: ١٩) ﴿أَلَّا لخ لم لى لي □ □ □ مم مى مي نج﴾ (سورة الممتحنة/٦٠: ١٢) ﴿أَلَّا ئي بر بز بم بن بى﴾ (سورة القلم/٦٨: ٢٤)، إذا أمعنا النظر في هذه المواضع العشر سنجد أن "أنْ" تعرب مخففة عن الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، و "لا" في المواضع الثلاثة الأولى نافية للجنس، وفي المواضع السبعة الباقية ناهية. والسبب في كتابة "أنْ" مقطوعة لانها كلمة قائمة بذاتها. ومن هنا يتضح ضعف وجه الاستدلال من قرأ "ألاّ تكلمُ" بالرفع. وأما كتابة "ألاّ" موصولة وذلك لأنه قد يأتي فيها قراءتان صحيحتان:

الأولى: بالتخفيف

الثانية: بالتشديد، كقوله تعالى: ﴿أَلَّا □ ئر ئز ئم ئن ئى ئي﴾ (سورة النمل/٢٧: ٢٥)، والذين قرؤا بالتخفيف وهم الكسائي وأبو جعفر ورويس قالوا: أن "الا" للاستفتاح و "يا" حرف نداء، والمنادى محذوف أي يا هؤلاء، و "اسجدوا" فعل أمر، وسقطت ألف "يا" للنداء، كما سقطت ألف الوصل في "اسجدوا"، إذ رسمت هكذا "يسجدوا" بغير ألف وذلك لأنها لما سقطا لفظا سقطا خطا. وأما الذين قرؤوا بالتشديد، قالوا: أنّ "ألاّ" أصلها "أن لا" ثم أدغمت النون في اللام، و "أن" مصدرية، و "لا" نافية (محيسن، ١٩٩٢ب: ٦٦).

والخلاصة من هذا الكلام أن "ألاّ" التي كتبت موصولة في الرسم العثماني لم تكتب مقطوعة مثل المواضع الأخرى، لأنها ورد فيها قراءتان: التخفيف والتشديد، فلو أن هذه الكلمة التي رسمت موصولة، رسمت مقطوعة كبقية المواضع، لما كان الرسم يحتمل القراءتان.

٢. ثم **يقولُ** بضم اللام

من قوله تعالى: ﴿أَلَّا □ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر ثي﴾

قرأ الجمهور "يقولَ" بنصب اللام كما جاء في خط المصحف، وهي قراءة متواترة قرأ بها أئمة المسلمين وعامهم. والتعليل لهذه القراءة أنها معطوفة على "أن يؤتيه" أي الاشتراك بين أن يؤتيه وبين أن يقول، أي لا يجتمع لنبي إتيان النبوة والقول للناس "كونوا عبادا لي" (العكبري، دون سنة: ٤٣٥). ورويت من الشواذ "يقولُ" بضم اللام على أنه استئنافية، تقديره ثم هو يقولُ. وهي قراءة منسوبة إلى أبي عمرو (ت١٥٤هـ) (أبو حيان، ١٩٩٣:

٥٢٩). ففي القراءة بالنصب وهي قراءة الجمهور أجود، لأن مصبّ النفي يكون في العطف والمعطوف عليه، ويكون المعنى: لا يجتمع لنبي إتيان النبوة والقول للناس كونوا عبادا لي، بخلاف القراءة بالضم، فإنها توهم جواز القول للنبي"كونوا عبادا لي" إذا أتاه الله الكتاب، كما يدّعي بعض النصارى لعيسى عليه السلام. ورويت عن ابن عباس أنه قال: قال أبو رافع القرظي حين اجتمعت الأحبار من اليهود والنصارى من أهل نجران عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد دعاهم إلى الإسلام، أتريد يا محمد أن نعبدك كما تعبد النصارى عيسى ابن مريم؟ وقال رجل نصراني من أهل نجران: أو ذلك تريد؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: معاذ الله أن نعبد غير الله، أو نأمر بعبادة غيره، ما ذلك بعثني الله ولا بذلك أمرني، فأنزل الآية (المراغي، ١٩٩٤: ١٩٢).

القراءات الشاذة الواردة المخالفة في نقط الإعجام على الأفعال

١. **لن يغنيَ، لن يغنيْ**

من قوله تعالى: ﴿ لخ لم لى لي □ □ □ مم مى مي نج نح نخ هم﴾

تواترت قراءة الجمهور ﴿ لي □﴾ بالتاء ونصب الياء، وقرئت في الشواذ بقراءتين:

إحداهما: لن يغني على تذكير العلامة (أبو حيان، ١٩٩٣: ٤٠٥) ، وذلك لوجود الحائل بين الاسم والفعل (القرطبي، ٢٠١٠: ١٦)، ولكونه تأنيث غير حقيقي (النحاس، ٢٠٠٨: ٣٥٨)، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي (٧٤هـ). وهذا الرأي صحيح لأن الفعل إنما يجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وذلك باتصال تاء التأنيث الساكنة إذا كان ماضيا أو التاء المتحركة في أوله إذا كان مضارعا، وسواء كان الفاعل مفردا مؤنثا أو مثنا أو جمعا.

كقوله تعالى: ﴿ ئى ئي بر بز بم بن بى بي﴾ (سورة البقرة/٢: ٢٢١)

وقوله: ﴿ لخ لم لى لي □ □ □ مم﴾ (سورة النساء/٤: ١٢٨)

وقوله: ﴿ صح صم ضج ضح ضخ ضم □ □ ﴾ (سورة البقرة/٢: ٢٣٣)

وقوله: ﴿ بر بز بم بن بى بي تر تز تم﴾ (سورة طه/٢٠: ٤٠)

وقوله: ﴿ لخ لم لى لي □ □﴾ (سورة آل عمران/٣: ١٢٢)

وقوله: ﴿ تن تى تي ثر ثز ثم﴾ (سورة الأنفال/٨: ٤٨)

وقوله: ﴿ تن تى تي ثر ثز ثم ثن﴾ (سورة النساء/٤: ٢٣)

وقوله: ﴿ حم خج خم سج سح سخ﴾ (سورة الطلاق/٦٥: ٤)

وقوله: ﴿ ئم ئن ئى ئي بر بز بم﴾ (سورة الأحزاب/٣٣: ٣٣)

وأما إذا كان الفاعل جمع تكسير، أو اسم جمع جاز تأنيث فعله على إرادة معنى الجماعة، ويجوز عدم تأنيثه على إرادة معنى الجمع، وإذا تقدّم الفعلَ، وكان جمع تكسير للعاقل تعينت مراعاة معنى الجمع، وذلك باتصال واو الجماعة بفعله، كقوله تعالى: ﴿ صح صخ صم ضج ضح ضخ ﴾ (سورة الأنعام/٦: ٣٤)

أنّثت "كذبت" جوازا مراعاة معنى الجماعة، وثم روعي معنى الجمع في "فصبروا". وأما تأنيث الفعل مع فاعله جمع التكسير لغير العاقل، الأغلب تأنيث فعله كما جاء في هذا الموضوع، وكقوله تعالى: ﴿ لمي ما نر نز نم ﴾ (سورة البقرة/٢: ٧٤)

أما إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا، أو فصل بينه وبين الفعل، أو حمل التأنيث على إرادة معنى المذكر، جاز تأنيث فعله وعدمه، قال تعالى: ﴿ ﴾ (سورة البقرة/٢:٢٧٥) ، فالفعل "جاء" لا يؤنث مع الفاعل "موعظة" لأن تأنيثه غير حقيقي، فذكّر الفعل على هذا المعنى، ويجوز تأنيثه كما في قوله: ﴿ تز تم تن تى تي ثر ثز ﴾ (سورة يونس/١٠: ٥٧).

ثانيهما: لن يغني بالياء أولا وبالياء الساكنة آخرا، وذلك لاستثقال الحركة في حرف اللين، وإجراء المنصوب مجرى المرفوع، وقيل للضرورة (أبو حيان، ١٩٩٣: ٤٠٥). وهي قراءة منسوبة إلى علي رضي الله عنه والحسن البصري (ت١١٠هـ). أما كونه ساكنا لأجل الضرورة، فإنه ضعيف لأن القاعدة الضرورية إنما تطبّق في الشعر العربي لا في القراءات القرآنية، ولذلك الأقرب إلى الصحيح أن السكون في هذه القراءة صادر من اللهجات العربية كقول الشاعر:

ألاّ هيْ ألاّ هيْ فدعها فإنما # تمنيك مالا تستطيع غرور (محيسن، ١٩٩٢: ١٧٧).

والشاهد في هذا البيت "إلاّ هيْ" حيث سكن الياء وكان الأصل الفتح.

ولكن الذي يبدو لي أن كلمة "المال" يستوي فيه التأنيث والتذكير (يعقوب، ٢٠٠١ أ: ٣٥٠) ، وإنما الأغلب وردت مؤنثة كقوله تعالى: ﴿ ئر ئز ئم ﴾ (سورة الفتح/٤٨: ١١).

واختلاف الحركة بين القراءات الثلاثة لا يؤدي اختلافا في مدلوله، إذ كلها بمعنى لن تدفع. وهو أن المال يدفع عن صاحبه في الدنيا وكذلك الأولاد. وأما في الآخرة فلا ينفع الكافر ماله ولا ولده.

٢. وإذ **قال الملائكة** بغير تاء التأنيث

من قوله تعالى: ﴿ يز يم ين ﴾

قرأ جمهور القراء "وإذ قالت" بالتاء، وهي قراءة متواترة تناولتها الأمة على قراءتها جيل بعد جيل حتى وصلت إلينا كما هي مكتوبة في المصحف. ورويت من الشواذ "وإذ قال" بغير التاء، وهي قراءة منسوبة إلى ابن مسعود

رضي الله عنهم (الكرماني، ٢٠٠١: ١١٢). فمن حيث المعنى، لا فرق بين القراءتين، وإنما الخلاف بين تذكيره وتأنيثه الذي يؤدي إلى الاختلاف في القراءة، فبيانه كما يلي (القيسي، دون سنة: ٣٤٢):

وحجة من قرأ بالألف لأن التأنيث غير حقيق، وحيث كان لا يؤنث شيئ من الملائكة (العكبري، دون سنة: ٣١٧). وأنه مذكر في المعنى، وقد أجمعوا على التذكير في قوله تعالى: ﴿ لج لحَّ (سورة يوسف/١٢: ٣٠) وقيل إنما ناداه جبريل فلا حاجة إلى التأنيث على هذا التفسير، وقيل لئلاّ يوافق التأنيث دعوى الكفار تأنيث الملائكة. وقد جاءت الآية على وجه التذكير، كقوله تعالى: ﴿ حم خجَّ (سورة الأنعام/٦: ٩٣) وكقوله: ﴿ لمي ما □ نر نز نمَّ (سورة الرعد/١٣: ٢٣).

ومن قرأ بالتاء فلموضع الجمع بعدها، والجمع ممن يعقل في جمع التكسير يجري مجرى لا يعقل، كقولنا: هي الرجال، وكقوله تعالى: ﴿ □ □ □كا َّ (سورة الحجرات/٤٩: ١٤).

ومن هذه الاستدلالات يترجح جواز الأمرين في لفظ " الملائكة " من حيث الحكم النحوي، وأما من حيث اللمسات البلاغية، فالأمر يختلف، قد اختار الله التذكير في موطن والتأنيث في موطف آخر، وذلك لأن في الآيات أسرار تعبيرية تحدد تذكير والفعل وتأنيثه مع الملائكة، ومنها:

أولا: كل فعل أمر في القرآن الكريم يصدر إلى الملائمة يكون بالتذكير، نحو: " اسجدوا، أنبؤوني".

ثانيا: كل فعل يقع بعد ذكر الملائكة يأتي بالتذكير أيضا، كقوله تعالى: ﴿ لمي ما □ نر نز نمَّ (سورة الرعد/١٣: ٢٣). وقال أيضا ﴿ □ نرنزَّ (سورة النساء/٤: ١٦٦). وقال أيضا ﴿ □ ئر ئز ئم ئن ئىَّ (سورة الشورى/٤٢: ٥).

ثالثا: كل وصف اسمي للملائكة يأتي بالتذكير، كقوله تعالى: ﴿ □ كا كل كم كى كي لم لى لي ما□ َّ (سورة النساء/٤: ١٧٢).

رابعا: كل فيه شدة وقوة حتى لو كان عذابين أحدهما أشد من الآخر، فالأشد يأتي بالتذكير، كقوله تعالى: ﴿ بم بهَّ تج تح تخ تم ته ثم جح جم حج حم خجَّ ، لفظ " يتتوفى " جاء بالتذكير لأن العذاب أشد ﴿ حج حم خجَّ (سورة الأنفال/٨: ٥٠)، وأما في قوله: ﴿ حم خج خم سج سح سخ سمَّ (سورة محمد/٤٧: ٢٧)، لفظ " توفتهم " جاء بالتأنيث لأن العذاب أخف من الآية السابقة.

خامسا: لم تأت بشرى بصيغة التذكير في القرآن الكريم، فكل بشارة في القرآن الكريم تأتي بصيغة التانيث، كقوله تعالى: ﴿ هى هي يج يح يخ يم يى يي □ □ □ ُّ ُّ □ ئر ئز ئم ئنَّ وكقوله تعالى: ﴿ يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخَّ.

القراءات الشاذة الواردة المخالفة في الرسم والضبط على حروف المعاني

١. **إنْ** يؤتى بكسر الهمزة

من قوله تعالى: ﴿ ﴾

قرأ ابن كثير (ت١٢٠هـ) "أَأَنْ يؤتى" بهمزتينّ مع المد. وقرأ الباقون "أنْ" بهمزة واحدة (المعصراوي دون سنة: ٥٩)، وكلتا القراءتين متواترتان قرأ بهما أئمة القراء وجمهور المسلمين.

والحجة في زيادة الهمزة لقراءة ابن كثير لتأكيد الإنكار الذي قالوه، بانه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوا، لأن علماء اليهود قالوا لعامتهم: لا تؤمنوا إلاّ لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أي لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم. ووجه هذه القراءة أنّ "أنْ" في موضع رفع بالابتداء، وخبره "تصدّقونه، أو تعترفون به، أو تذكرونه لغيركم"، وهي كقولنا: أزيدٌ ضربتَه؟. ويجوز أن يكون "أنْ" في موضع النصب تقديره: أتشيعون أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد (الفارسي، ٢٠٠٧: ٢٨٦). وأما في القراءة الثانية بغير زيادة الألف فلأنّ النفي الأول دلّ على إنكارهم في قولهم ﴿ ﴾ (القيسي، دون سنة: ٣٤٧) فلا حاجة إلى زيادة الألف. وتقدير الكلام: لا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلاّ لمن تبع دينكم.

وقد تكلم المفسرون كلاما واسعا حول المعنى لهذه القراءة لما فيها من الأشكال الواردة اتباعا لنظم العبارة على سابقتها، فتلخيصها: أنها تكملة لمحاورة الطائفة من أهل الكتاب بعضهم من بعض، وأن جملة ﴿ ﴾ معترضة في أثناء ذلك الحوار، وعلى هذا الاحتمال، يأتي الوجهان:

الأول: أنهم أرادوا تعليل قولهم ﴿ ﴾ على أن سياق الكلام يقتضي إرادتهم استحالة نسخ شريعة التوراة، واستحالة بعثة الرسول بعد موسى، وأنه يقدر لام التعليل المحذوف قبل "أن" المصدرية. ثم يقدّر حرف نفي بعد "أن" يدل عليه هذا السياق ويقتضيه لفظ "أحد" المراد منه شمول كل أحد، فتقدير الكلام: لأنْ لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وحذف حرف النفي بعد لام التعليل ظاهرة مقدرة كثير في الكلام، ومثله قوله تعالى: ﴿ ﴾ أي لئلا تضلوا. وأن قصدهم من هذا الكلام تثبيت أنفسهم على ملازمة دين اليهودية لأنّ اليهود لا يجوزون نسخ أحكام الله.

الثاني: أنهم أرادوا إنكار أن يؤتى أحد النبوة كما أوتيها أنبياء بني إسرائيل، فيكون الكلام استفهاما إنكاريا حذفت منه أداة الاستفهام لدلالة السياق، ويؤيده قراءة ابن كثير "أَأَنْ يؤتى أحد" بهمزتين (ابن عاشور، ١٩٨٤: ٢٨٢).

ورويت من الشواذ "إنْ يؤتى أحد" بكسر الهمزة يراد بها النفي، وهي قراءة منسوبة إلى الأعمش (ت١٤٨هـ). وهي قراءة تحمل مضمون الآية التي جاءت للنفي حيث "إن" من أحرف النفي، وهي أنواع:

أولاها: "إن" النافية تعمل عمل ليس، كقولنا: إن أحد خيرا من أحد إلا بالتقوى.

ثانيها: "إن" نافية مهملة لا ترفع ولا تنصب إذا تقدم الخبر على الاسم و إذا انتقض نفيها بإلاّ، كقوله تعالى: ﴿ ﴾ (سورة يوسف/١٢: ٣١).

ثالثها: "إن" نافية غير عاملة إذا دخلت على فعلي الماضي والمضارع، كقوله تعالى: ﴿ ﴾ كلاّ (سورة هود/١١: ٨٨)، وكقوله: ﴿ ﴾ (سورة الإسراء/١٧: ٥٢). فتبين من هذا التعليل صحة قراءة "إن" بكسر الهمزة التي بمعنى النفي، وإنما ليس بليغا لأنها لا عمل لها، بخلاف "أن"، فهي تعمل. والمعنى على هذه القراءة: ولا تؤمنوا إلاّ لمن تبع دينكم، وقولوا لهم ما يؤتى أحد مثل ما أوتيم حتى يحاجوكم عند ربكم. ففي القراءتين علاقة بيانية، إذ في القراءة الشاذة جملة منفية تبين المعنى المراد في القراءة المتواترة.

٢. ولن **يأمرَكم** بِلَنْ بدلا من لا
من قوله تعالى: ﴿ ﴾

قرأ الجمهور "ولا يأمرُكم" بضم الراء رفعا على ابتداء الكلام (الفارسي، ٢٠٠٧: ٢٨٧). والفاعل ضمير مستتر في "يأمر" عائد إلى الله أو إلى بشر موصوف قبله (أبو حيان، ١٩٩٣: ٥٣١). فإن كان الضمير عائد إلى الله فمعناه أخبر الله تعالى أنه لا يأمر عباده أن يتخذوا الملائكة والنبيين أربابا عُبدوا من دون الله. وإن كان الضمير عائد إلى بشر موصوف قبله فمعناه ما كان لبشر موصوف بما وصف به أن يجعل نفسه ربّا يعبد، ولا هو أيضا يأمر باتخاذ غيره من الملائكة والأنبياء أربابا، فانتفى أن يدعو لنفسه ولغيره.

وقرأ عاصم (ت١٢٧هـ) وابن عامر (ت١١٨هـ) وحمزة (ت١٥٦هـ) "ولا يأمرَكم" بفتح الراء عطفا على ﴿ ﴾ وكان المعنى على هذه القراءة: ماكان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة، ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله، ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا. ويقوّي هذه القراءة قصة قوم قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أتريد أن نعبدك؟ فأجاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه، ولا إلى اتخاذ الملائكة و النبيين أربابا، ولكن له أن يدعو الناس إلى الربّانيين.

ورويت من الشواذ "ولن يأمرَكم" بِ "لَنْ" بدلا من "لا"، وهي قراءة منسوبة إلى طلحة بن مصرف (ت١١٢هـ)، ومروية عن ابن مسعود رضي الله عنه. وهذه القراءة ما قرأ بها أئمة السبعة أو العشرة، وإنما معناها تناسب قراءة الجمهور ويقوّيها لأن إتيان "لن" يدل على الانقطاع الكلام عما قبله. ولذلك قال الطبري

(ت٣١٠هـ): فلما صيّر مكان "لن" في قراءتنا "لا" وجبت قراءته بالرفع (الطبري، ٢٠٠٩: ٣٢٧). ويكون المعنى ولن يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة و النبيين أربابا.

ونجيب على هذه القراءة بأن الرواية عن ابن مسعود ليست بصحيح، وهذا ما يميل إليه الطبري (ت٣١٠هـ) وقال: "فذلك خبر غير صحيح سنده، وإنما هو خبر رواه حجاج (ت٦٦٠هـ) عن هارون الأعور (ت١٧٠هـ)، ولو كان ذلك خبرا صحيحا سنده لم يكن فيه لمحتجّ حجة، لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاء به المسلمون وراثة عن نبيهم صلى الله عليه وسلم لا يجوز تركه لتأويل على قراءة أضيفت لبعض الصحابة بنقل يجوز في نقله الخطأ والسهو"(الطبري، ٢٠٠٩: ٣٢٧). وأما من الجهة اللغوية فإن "لن" لا تصح أن تكون بدلا من "لا"، لأن "لا" أصل في النفي وأقواها، والضعيف لا يؤكّد القوي. والدليل على أن "لا" أقوى من "لن" أن "لا" عام في جميع الأزمنة: الماضي، الحال، والاستقبال، والانقطاع. وأما "لن" فهو مختص بالاستقبال.

٣. **لكنَّ** أنفسهم بتشديد النون

من قوله تعالى: ﴿ئى ئي بر بز بم بن بى﴾

قرأ الجمهور "لكنْ" بسكون النون على أنه حرف عطف للاستدراك، وهي قراءة متواترة يتناقلها قراء المسلمين جيلا بعد جيل حتى يصل إلى عصرنا اليوم. ورويت من الشواذ "لكنَّ" تعمل عمل إنّ وما بعدها اسمها، وهي رواية منسوبة إلى عيسى بن عمر (١٤٩هـ) (أبو حيان، ١٩٩٣: ٤١). والمعنى في القراءتين متساو، وهو ما ظلمهم الله بعدم انتفاعهم بنفقاتهم، بل هم الذين ظلموا أنفسهم بإنفاق الأموال في السبل التي تؤدي إلى الخيبة والخسران على النهج الذي سنه الله في أعمال الإنسان (المراغي، ١٩٩٤: ٤١). وأما من الجهة اللغوية، فإن بين القراءتين تختلفان لأن "أنفسهم" على قراءة الجمهور منصوب ب "يظلمون"، قدم على فعله لرعاية الفواصل. بينما في القراءة الشاذة، كلمة "أنفسهم" منصوب ب "لكنّ" لأن اسمها، ويظلمون خبرها، والعائد محذوف تقدره ولكنَّ أنفسَهم يظلمونها. وهذه هي صورة الشذوذ لهذه القراءة، إذ بها لزم تغيير فواصل الآية، وأخرى لأنها تخالف رسم المصحف في نقط الإعجام، وأيضا إذا تتبعنا الفرق بين "لكنّ ولكنْ" سيظهر أمامنا صورة الضعف للقراءة الشاذة. ف "لكنّ" يفيد الاستدراك والتوكيد، نحو: زيد شجاع لكنه مسالم، لو نجحتَ لأكرمتك لكنك لم تنجح. وهذه المعاني لا تتمكن في الآية. وأماّ "لكنْ" فهو يأتي بوجهين: حرف عطف وابتداء. وكونه حرف عطف معناه الاستدراك، ويعمل بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها مفردا، لا جملة و لا شبه جملة.
الثاني: ألاّ تقترن بالواو
الثالث: أن تسبق بنفي أو نهي، نحو: ما أكلتُ تفّاحا لكن موزا، لا تذهبْ أنت لك زيدٌ. وإذا لم تتحق هذه الشروط أصبحت "لكن" ابتدائية"، وهي تعمل بشروط:
الأول: تلتها جملة، نحو قول زهير بن أبي سلمى:

إن بن ورقاء لا تخشى بوادره# لكنْ وقائعه تنتظر

الثاني: سبقتها الواو، كقوله تعالى: ﴿ضم □ □ عم غم فج فح﴾ (سورة الأحزاب/٣٣: ٤٠)

الثالث: سبقها كلام مثبت، نحو: نجح زيد لكن سالم لم ينجح (يعقوب، ١٩٨٨ب: ٥٨٠).

فثبت من هذا الإيضاح أن "لكنْ" في الآية ابتدائية كما في قراءة الجمهور، وليس حرف مشبه بالفعل كما ورد في القراءة الشاذة.

نتيجة البحث:

قبل أن تكون القراءة الشاذة مخالفة للقراءة المتواترة، فإن الاختلاف قد حدث في القراءة المتواترة نفسها. ولذلك قد نجد في لفظ الآية قراءات متعددة كلها جاءت متواترة. وهذا الاختلاف يؤثّر في المجال اللغوي أشد تأثيرا خاصة في وضع القواعد اللغوية النحوية. وأما ما جاء في القراءات الشاذة المخالفة للقراءات المتواترة ليس إلاّ لإفادة التعدد في الأحكام النحوية ولإثبات الاحتمالات النحوية في الآية المقروءة و لتأكيد أن القراءة الشاذة تتضمن اختلافا لغويا بعضها مقبولة لأنها توافق القواعد اللغوية بل هي أصل لقواعد اللغوية ومعانيها تناسب المعاني المترتبة في القراءات المتواترة، وبعضها مردودة لأنها تخرج عن القواعد اللغوية المعروفة ومعانيها مخالفة وبعيدة عن معاني الآيات الصحيحة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن جني،عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج١، تحقيق: علي النجدي ناصف وإخوانه، القاهرة: لجنة إحياء كتب التراث، ١٩٩٤م.

ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٣؛ بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩.

ابن عاشور، محمد الطاهر، *التحرير والتنوير* ج٣، تونس: الدار التومسية، ١٩٨٤.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ج١، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، القاهرة : دار المعارف، دون سنة وطباعة.

أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط ج٢، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وإخوانه، ط١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط٦؛ الكويت: وكالة المطبوعات عبد الله حرمي ١٩٨٢.

البنا، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ج١، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط١؛ بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني، التعريفات، بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ .

جماعة من كبار اللغويين العرب، المعجم العربي الأساسي، تونس: لاروس ١٩٨٩.

الدحداح، أبو فارس، شرح ألفية ابن مالك، ط١؛ الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤.

راجح، محمد كُريّم، القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، ط٣؛ المدينة المنورة: دار المهاجر، ١٩٩٤.

خطيب الرازي، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر، تفسير الفخر الرازي الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ج٨، (ط١؛ بيروت: دار الفكر، ١٩٨١)،

الرازي، محمد بن أبو بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦م.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب ج١ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية، ط٢؛ دمشق: دار البيروتي، ٢٠٠٦.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق: فواد علي منصور، ط٢؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩.

الشدي، عادل بن علي بن أحمد، تفسير الراغب الأصفهاني ج١، دراسة وتحقيقا، رسالة دكتورة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

الطبري، المحمد بن جرير، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن ج٣، ط٥؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، *التبيان في إعراب القرآن* ج١، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون سنة وطباعة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع ج٤، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وإخوانه، ط١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.

الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن ج١، ط٣؛ بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي ج١، تحقيق: سالم مصطفى البدري، ط٣؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م.

القيسي، أبو محمد بن أبي طالب بن مختار، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج١، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط٥؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.

الكرماني، محمد بن أبي نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، ط١؛بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١م.

محيسن، محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، ج١، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٤.

محيسن، محمد سالم، *الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية*، ط١؛ بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢.

المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي ج٤، ط١؛ مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٩٤.

المعصراوي، أحمد عيسى، الكامل المفصل في القراءة الأربعة عشر بهامش مصحف القراءات التعليمي، القاهرة: دار الإمام الشاطبي دون سنة وطباعة ـ

النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن ج١، ط٢؛ بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٨.

يعقوب، أميل بديع، *موسوعة النحو والصرف والإعراب*، ط١؛ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨.

يعقوب، أميل بديع، *المعجم المفصل في المذكر والمؤنث*، ط٢؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.